السـيد/ مراقب وحدة شؤون الضبط القضائي.

بعد التحيـة،،،

بالإشـارة الى الشـكوى المقدمـة مـن المـواطن الغـالي ابوالقاسـم معتـوق المقيـدة تحـت وارد الشـكاوي رقـم (6083) بشـان تعـرض للنصب .

عـلـيه

نحيل إليكم صحيفة المعلومات ومكان تواجد المعني و ما تم تحليليه من بيانات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

نائب النيابة

عمر محمد اسكيليج

﴿ رئيس قسم شؤون ضبط المعلوماتية والاتصالات ﴾

صـورة

السـيد المستـشار النائـب العـام

رئيس قسم التفتيش بمكتب النائب العام

الملف الدوري للحفظ

2024/04/01 02

وحدة تقنية المعلومات و الإتصالات

مكتب النائب العام

بيانات و موقع مطلوب

الإسم : محمد محمد امحمد عبدالحميد

مكان الإقامة : جنوب زاوية المحجوب

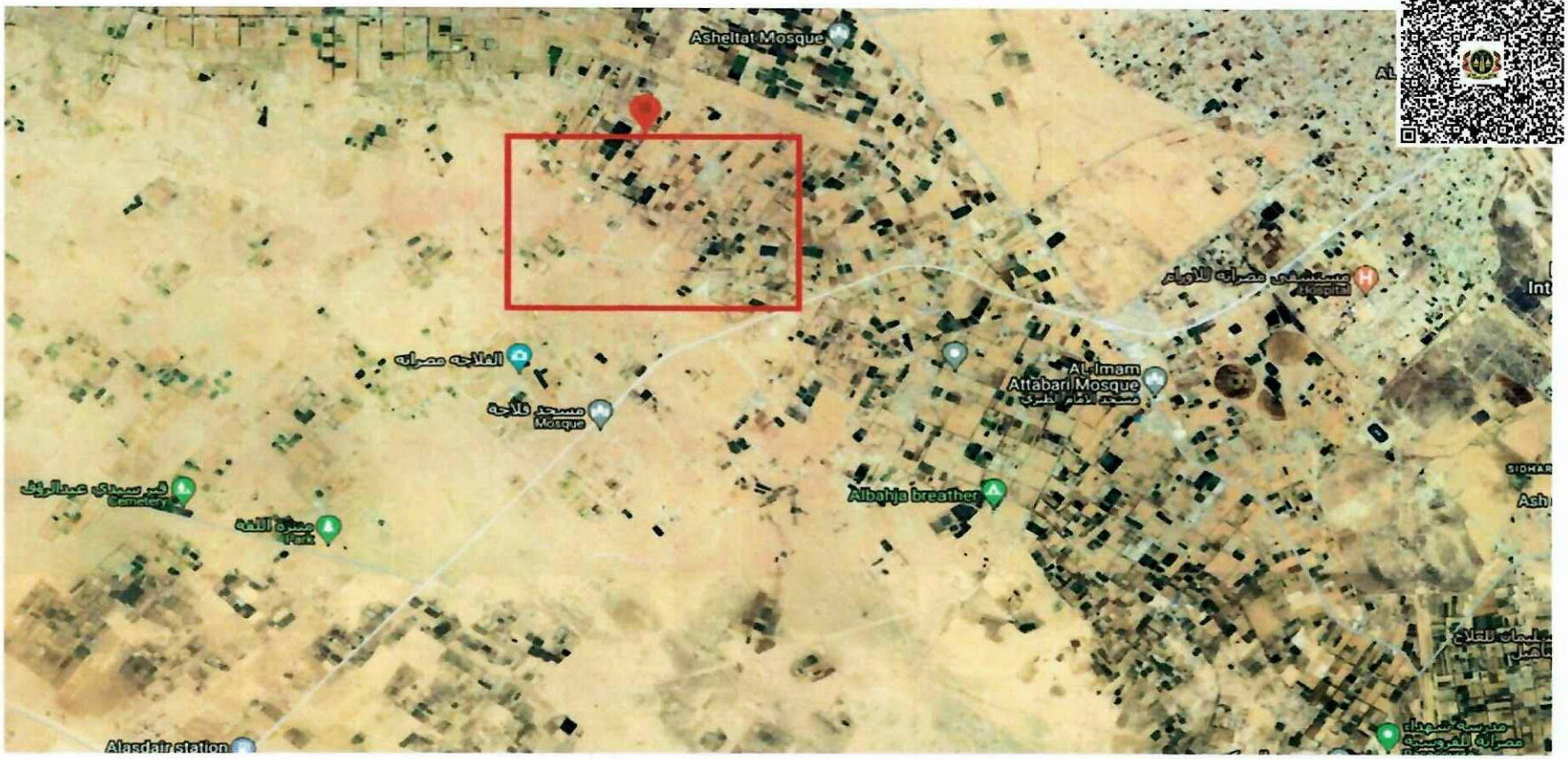

الأستـــاذ/ رئيس نيابة زليتن الابتدائية

بعـــد التحيـــة ؛؛؛

إشـــارة إلى الشـــكوى رقـــم (2023/6083م) المقدمـــة مـــن (الغـــالي أبوالقاســـم معتـــوق) وإلى القضـــية رقـــم (2023/554م) جزئـــي زلـــيتن وإلى مـــذكرة الـــرأي المعـــدة مـــن الأســـتاذ وكيـــل النيابـــة بمكتـــب النائـــب العـــام والمعتمـــدة من الأستاذ المستشار النائب العام.

عليـــــــــه..

نحيل إليكم المذكرة المشار إليها عاليه وذلك للعمل بما جاء في البند خامسا منها وموافاتنا بالنتائج أولا بأول.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مـُحامي عـَام/

علي محمد البكوش

﴿ رئيس قسم التفتيش بمكـتب النـائـب العـَام﴾

مكتب النائب العام

صـــورة إلـــى:
- الأستاذ/ المستشـــار النـائـــب العـــام
- قســـم التفتـــيش القضـائـــي بالمكتـــب
- وحـــدة التـوثيـــق والمعلـــومـــات
- العميد علي الرجيبي – للتنسيق والمتابعة (مرفق صورة من المذكرة)
- الملـــف الـــدوري العـــام

أ. عبدالصمد — الحداد

158

مذكرة بالراي في الشكوى رقم 2023/6083
المقدمة من المواطن / الغالي أبو القاسم معتوق
للعرض على الأستاذ المستشار النائب العام
عن طريق الأستاذ رئيس قسم التفتيش القضائي بالمكتب

اولاً/ ملخص الشكوى .

يتلخص موضوعها في ان مقدمها المذكور أعلاه كان قد اشترى مركبة آلية خلال شهر فبراير من سنة 2023 نوع هونداي تحمل رقم 5_284454 بيضاء اللون موديل 2022 من البائع "**محمد إمحمد إمحمد عبدالمجيد**" ، وقد تم الشراء والبيع إستنادا إلى عقد البيع الذي بموجبه اشترى "**محمد إمحمد امحمد عبدالمجيد**" المركبة الالية من مالكها الاصلي "**أحمد علي المهدي ابوسنينة**" وقد استلم البائع "**محمد عبدالمجيد**" المبلغ على دفعتين واستلم هو السيارة وظلت لدية لمدة خمسة وثلاثون يوما الى ان اتصل به المدعو "**محمود أبو حجر**" عديل البائع وأعطى الهاتف لصهره "**علي المهدي أبو سنينة**" والأخير قام باستدراجه الى مدينة الخمس بحجة نقل مواشي وعلف وعند مروره على نقطة تفتيش ضبط هو والسيارة بناء على وجود بلاغ عليها حيث حجزت السيارة ثلاثة أيام تم أفرج عنها وان النيابة قد قامت بالإفراج عن المركبة موضوع القضية وتسليمها للمالك الأول احمد أبو شيبة الذي أعاد عرضها من جديد للبيع وهو ما يؤكد انه كان ضحية جريمة نصب وانتهى الى طلب فتح التحقيق مجددا وإن طرف نيابة أخرى والزام البائع بإرجاع مادفعه وهو مبلغ تسعة و خمسون ألف دينار ليبي وإتخاذ الإجراءات القانونية حيال المشكو فيه .

ثانياً / الإجراءات .

بمجرد عرض الشكوى ذيلت بتأشيرة الأستاذ المستشار النائب العام بطلب السوابق للقضية رقم 2023/179 زليتن ،والاحالة لقسم التفتيش القضائي بمكتب النائب العام للدراسة والرأي وقد خاطب الأستاذ رئيس القسم منظومة التحول الرقمي لأرفاق سوابق الموضوع فتبين عدم إدراج هذه القضية تم أشر بمخاطبة نيابة زليتن لأرفاق السوابق التي وردت بكتابها رقم 2023/1/3087 المؤرخ في 2023/8/29 والتي تفيد فيه بأن القضية رقم 2023/179م زليتن الجزئية لا تخص المشتكي المذكور .

ثالثاً/الإجراءات.

من خلال ما سبق وحيث إن البحث في المنظومة لم يسفر عن الوصول للسوابق وكذلك المراسلات العادية ولكن مع ذلك نرى ان يفتح في هذه الواقعة تحقيق يستهل بسماع شهادة المشتكي "**الغالي ابوالقاسم معتوق**" ويستوضح منه عن تفاصيل الواقعة ورقم القضية الصحيح ومن تم طلب السوابق من مصدرها.

وبتاريخ 2023/10/8م إتصلت بالأستاذ إسماعيل شويخة ، للاستفسار عن رقم القضية الصحيح بعد أن زودنا بالبيانات حيث أفادنا بعلمه بها وانه سيزودنا بالرقم الصحيح لاحقا فور رجوعه للعمل ، وقد تبين أن رقم القضية الصحيح هو 2023/554م جزئي زليتن وليس 2023/179 جزئي زليتن حيث أن هذا الرقم يتعلق بواقعة خطف وأطرافه ليس المذكورين في الشكوى كما تبين عدم ادراج القضية رقم 2023/176م في منظومة التحول الرقمي بتاريخ 2023/8/7م .

رابعاً/ ملخص القضية 2023/554م.جزئي زليتن/يتلخص موضوعها في أن المشتكي فيها وهو "**أحمد علي المهدي أبو سنينة**" قد تقدم بشكوى شفوية لمركز شرطة زليتن ضد "**محمد امحمد عبدالمجيد**" كونه قد قام في وقت سابق بتوكيله لقيادة المركبة الألية رقم H72 للعمل عليها على أن تكون الأرباح مقسمة على ثلاثة ،ثلث للمشتكي ،وثلث للمدعو "**محمد عبدالمجيد**" ،وثلث للمركبة الألية إلا إن الأخير بدأ يتهرب من المشتكي عندما يسأله عن السيارة وعلم فيما بعد أنه قام ببيعها لشخص يدعى **الغالي بلقاسم معتوق بلقاسم** وقد أفاد الأخير بأنه إشترى السيارة من المدعو محمد امحمد امحمد عبدالمجيد بمبلغ وقدره تسعة وخمسون ألف دينار رغم انها من موديل 2022 لأن محركها مخدوم على حد زعمه ، وأنه إشتراها بموجب عقد بعد أن تم عرضها على شبكة الانترنت وإن عقد الشراء والبيع الذي بينه وبين المدعو محمد امحمد عبدالمجيد كان مبنيا على عقد بيع بين الأخير والمدعو أحمد علي المهدي مبرم لدى محرر العقود عبدالخالق علي رويلة وهو محرر عقود عامل داخل نطاق محكمة إستئناف طرابلس وعقب استجواب المتهم تم وفي وقت لاحق سماع شهادة المشتكي أحمد علي المهدي والذي أكد على ماذكر سابقا مؤكد على إن المتهم كان حسن النية وعقب ذلك تم الإفراج عن المتهم بشرط تردده على مقر النيابة الأحد الأول والثالث من كل شهر كما تم في وقت لاحق تسليم المركبة الالية للمجني عليه "**أحمد علي المهدي**".

خامسا / الرأي .

مما سبق يتضح ان هناك قصورا في إجراءات التحقيق وإستعجالا في تسليم المركبة الألية وكان يجب قبل تسليم المركبة الألية إتخاذ الإجراءات التالية :

1ـالضـغط على الأجهزة الضـبطية الفـاعلة من أجل القبض على المتهم **محمد امحمد امحمد عبدالمجيد** ووضع إسمه في قوائم ترقب المغادرة والوصول لضبطه وإحالته لنيابة زليتن وفق البيانات الثابتة بملف الدعوى .

2ـالبحث والتحري عن محرر العقود "**عبدالخالق علي رويلة**" وضـبطه وإحالته للنيابة زليتن الابتدائية .

3ـ مخاطبة إدارة القانون لبيان هل محرر العقود "**عبدا لخالق علي رويلة**" من ضـمن محرري العقود العاملين بمحكمة إستئناف طرابلس أم لا .

4ـإحالة عقدي البيع الأول المبرم بين كل من **أحمد علي المهدي ومحمد إمحمد إمحمد عبدالمجيد** المبرم أمام محرر عقود **عبدالخالق علي رويلة** ،محرر العقود بدائرة إستئناف طرابلس ،وكذلك العقد المبرم بين كل من **أحمد علي المهدي** وينوب عنه **محمد إمحمد إمحمد عبدالمجيد** ،**والغالي بنقاسم معتوق بلقاسم** المبرم أمام محرر العقود **مفتاح سـعد عبدالله محمد** ،**المتعلقين بواقعة** بيع المركبة الالية إلى خبير أبحاث التزييف والتزوير لمضـاهاة توقيع **أحمد علي المهدي** على العقدين وإجراء الاستكتاب اللازم بشأنها.

5ـإسـتدعاء مفتاح سـعد عبدالله محمد ، محرر العقود بدائرة محكمة اسـتئناف مصراتة لسماع شهادته .

6ـموافاتنا باسـباب عدم ادراج القضـية رقم 2023/179 جزئي زليتن بمنظومة التحول الرقمي حتى تاريخ 2023/8/7م .

7ـسرعة انجاز الاستيفاءات السابقة ، وإفادتنا بالنتائج اولا بأول .

سادسا / لدى الموافقة ينفذ ماتقدم .

حسن إمحمد عبدالصمد

وكيل النيابة بقسم التفتيش القضائي

بمكتب النائب العام

26/10/2023م

نظر

وصدر الرأي

6-11-2023

158

مذكرة بالراي في الشكوى رقم 2023/6083
المقدمة من المواطن / الغالي أبو القاسم معتوق
للعرض على الأستاذ المستشار النائب العام
عن طريق الأستاذ رئيس قسم التفتيش القضائي بالمكتب

اولاً/ ملخص الشكوى .

يتلخص موضوعها في ان مقدمها المذكور أعلاه كان قد اشترى مركبة ألية خلال شهر فبراير من سنة 2023 نوع هونداي تحمل رقم 5_284454 بيضاء اللون موديل 2022 من البائع "**محمد إمحمد إمحمد عبدالمجيد**" ، وقد تم الشراء والبيع إستنادا إلى عقد البيع الذي بموجبه اشترى "**محمد إمحمد امحمد عبدالمجيد**" المركبة الالية من مالكها الاصلي "**أحمد علي المهدي ابوسنينة**" وقد استلم البائع "**محمد عبدالمجيد**" المبلغ على دفعتين واستلم هو السيارة وظلت لدية لمدة خمسة وثلاثون يوما الى ان اتصل به المدعو "**محمود أبو حجر**" عديل البائع وأعطى الهاتف لصهره "**علي المهدي أبو سنينة**" والأخير قام باستدراجه الى مدينة الخمس بحجة نقل مواشي وعلف وعند مروره على نقطة تفتيش ضبط هو والسيارة بناء على وجود بلاغ عليها حيث حجزت السيارة ثلاثة أيام تم أفرج عنها وان النيابة قد قامت بالإفراج عن المركبة موضوع القضية وتسليمها للمالك الأول احمد أبو شيبة الذي أعاد عرضها من جديد للبيع وهو ما يؤكد انه كان ضحية جريمة نصب وانتهى الى طلب فتح التحقيق مجدداً وان طرف نيابة أخرى والزام البائع بإرجاع مادفعه وهو مبلغ تسعة و خمسون ألف دينار ليبي وإتخاذ الإجراءات القانونية حيال المشكو فيه .

ثانياً / الإجراءات .

بمجرد عرض الشكوى ذيلت بتأشيرة الأستاذ المستشار النائب العام بطلب السوابق للقضية رقم 2023/179 زليتن ،والاحالة لقسم التفتيش القضائي بمكتب النائب العام للدراسة والرأي وقد خاطب الأستاذ رئيس القسم منظومة التحول الرقمي لأرفاق سوابق الموضوع فتبين عدم إدراج هذه القضية تم أشر بمخاطبة نيابة زليتن لأرفاق السوابق التي وردت بكتابها رقم 2023/1/3087 المؤرخ في 2023/8/29 والتي تفيد فيه بأن القضية رقم 2023/179م زليتن الجزئية لا تخص المشتكي المذكور .

ثالثاً/الإجراءات.

من خلال ماسبق وحيث إن البحث في المنظومة لم يسفر عن الوصول للسوابق وكذلك المراسلات العادية ولكن مع ذلك نرى ان يفتح في هذه الواقعة تحقيق يستهل بسماع شهادة المشتكي "**الغالي ابوالقاسم معتوق**" ويستوضح منه عن تفاصيل الواقعة ورقم القضية الصحيح ومن تم طلب السوابق من مصدرها.

وبتاريخ 2023/10/8م إتصلت بالأستاذ إسماعيل شويخة ، للاستفسار عن رقم القضية الصحيح بعد أن زودنا بالبيانات حيث أفادنا بعلمه بها وانه سيزودنا بالرقم الصحيح لاحقا فور رجوعه للعمل ، وقد تبين أن رقم القضية الصحيح هو 2023/554م جزئي زليتن وليس 2023/179 جزئي زليتن حيث أن هذا الرقم يتعلق بواقعة خطف وأطرافه ليس المذكورين في الشكوى كما تبين عدم ادراج القضية رقم 2023/176م في منظومة التحول الرقمي بتاريخ 2023/8/7م .

رابعاً/ ملخص القضية 2023/554م.جزئي زليتن/يتلخص موضوعها في أن المشتكي فيها وهو "**أحمد علي المهدي أبو سنينة**" قد تقدم بشكوى شفوية لمركز شرطة زليتن ضد "**محمد امحمد عبدالمجيد**" كونه قد قام في وقت سابق بتوكيله لقيادة المركبة الألية رقم H72 للعمل عليها على أن تكون الأرباح مقسمة على ثلاثة ،ثلث للمشتكي ،وثلث للمدعو "**محمد عبدالمجيد**" ،وثلث للمركبة الألية إلا إن الأخير بدأ يتهرب من المشتكي عندما يسأله عن السيارة وعلم فيما بعد أنه قام ببيعها لشخص يدعى **الغالي بلقاسم معتوق بلقاسم** وقد أفاد الأخير بأنه إشترى السيارة من المدعو محمد امحمد امحمد عبدالمجيد بمبلغ وقدره تسعة وخمسون ألف دينار رغم انها من موديل 2022 لأن محركها مخدوم على حد زعمه ، وأنه إشتراها بموجب عقد بعد أن تم عرضها على شبكة الانترنت وإن عقد الشراء والبيع الذي بينه وبين المدعو محمد امحمد عبدالمجيد كان مبنيا على عقد بيع بين الأخير والمدعو أحمد علي المهدي مبرم لدى محرر العقود عبدالخالق علي رويلة وهو محرر عقود عامل داخل نطاق محكمة إستئناف طرابلس وعقب استجواب المتهم تم وفي وقت لاحق سماع شهادة المشتكي أحمد علي المهدي والذي أكد على ماذكر سابقا مؤكد على إن المتهم كان حسن النية وعقب ذلك تم الإفراج عن المتهم بشرط تردده على مقر النيابة الأحد الأول والثالث من كل شهر كما تم في وقت لاحق تسليم المركبة الالية للمجني عليه "**أحمد علي المهدي**".

خامسا / الرأي .

مما سبق يتضح ان هناك قصورا في إجراءات التحقيق واستعجالا في تسليم المركبة الألية وكان يجب قبل تسليم المركبة الألية إتخاذ الإجراءات التالية :

1ـالضـغط على الأجهزة الضـبطية الفاعلة من أجل القبض على المتهم **محمد امحمد امحمد عبدالمجيد** ووضع إسمه في قوائم ترقب المغادرة والوصول لضبطه وإحالته لنيابة زليتن وفق البيانات الثابتة بملف الدعوى .

2ـالبحث والتحري عن محرر العقود "**عبدالخالق علي رويلة**" وضـبطه وإحالته للنيابة زليتن الابتدائية .

3ـ مخاطبة إدارة القانون لبيان هل محرر العقود "**عبدا لخالق علي رويلة**" من ضـمن محرري العقود العاملين بمحكمة إستئناف طرابلس أم لا .

4ـإحالة عقدي البيع الأول المبرم بين كل من **أحمد علي المهدي ومحمد إمحمد إمحمد عبدالمجيد** المبرم أمام محرر عقود **عبدالخالق علي رويلة** ،محرر العقود بدائرة إستئناف طرابلس ،وكذلك العقد المبرم بين كل من **أحمد علي المهدي** وينوب عنه **محمد إمحمد إمحمد عبدالمجيد** ،**والغالي بنقاسم معتوق بلقاسم** المبرم أمام محرر العقود **مفتاح سـعد عبدالله محمد** ،**المتعلقين بواقعة** بيع المركبة الالية إلى خبير أبحاث التزييف والتزوير لمضـاهاة توقيع **أحمد علي المهدي** على العقدين وإجراء الاستكتاب اللازم بشأنها.

5ـإسـتدعاء مفتاح سـعد عبدالله محمد ، محرر العقود بدائرة محكمة اسـتئناف مصراتة لسماع شهادته .

6ـموافاتنا باسـباب عدم ادراج القضـية رقم 2023/179 جزئي زليتن بمنظومة التحول الرقمي حتى تاريخ 2023/8/7م .

7ـسرعة انجاز الاستيفاءات السابقة ، وإفادتنا بالنتائج اولا بأول .

سادسا / لدى الموافقة ينفذ ماتقدم .

حسن إمحمد عبدالصمد

وكيل النيابة بقسم التفتيش القضائي

بمكتب النائب العام

26/10/2023م

نظر

وصدر الرأي

6-11-2023